ثم قال واذا استعملت الافعال في الامور المستمرة كقولك علم الله ويعلم الله
كانت مجازات من هذه الحيثية هذا ثم ان المراد من التجدد هو الحصول
بعد ان لم يكن كما صرح به الشارح في شرح المفتاح واما التجدد والتقضي شيئا
فشيئا فالصحيح انه ليس داخلا في مفهوم الفعل لان جعل ذلك معتبرا في مفهوم (كالدخول والخروج)
الافعال وضعا مستبعد نظرا الى الافعال التي تقع انا وتستمر زمانا اللهم الا ان
يدعي ان استعمال صيغة الفعل في تلك الافعال مجاز كما في غير الحادثة الا ان
قول الشارح في تفسير سوشم يصدر عنه تفرقش الوجود وتاملها شيئا فشيئا
يشعر بان المراد بالتجدد هنا التقضي ويمكن ان يقال ليس غرضه في البيت
الاشارة الى ان المراد منه باستعانة المقام فانه لا شك ان المضارع قد يقصد منه ذلك
باستعانة المقام واما ما نقله رحمه الله مما بعد من قوله من غير اقتضاء
ان يحدث ويحدث شيئا فشيئا فلا شك في انه يومي ايماء ظاهرا الى ان التجدد
عبارة عن التقضي فتامل **قوله** او كلما بعد الواو في مثل عطف على
محذوف بعد الهمزة يقدر بحسب المقام فانه قد استحضر في الهمزة
للتقرير وان قد لم يعرفوا في للانكار والعامل في كما على الوجهين يعرفوا
وما ذكرنا من ان ما بعد الواو في مثل هذا التركيب عطف على محذوف
هو المشهور عند النحاة واستيفاء الكلام فيه في النحو **قوله** اي عدم التقييد
المذكور اي التقييد المفيد لكونه على احد وجهين ولذلك لم يجمع بينه وبين
التجدد لان التجدد لا يفيد فيه **قوله** بل لافادة الدوام قال المحقق
الاسم كعالم مثلا انما يدل على ثبوت العلم الذي حكم به عليه وليس فيه تعرض
لحدوث ثم اصلا لا ثبوتا كان على سبيل التجدد والتقضي او لا واما الدوام
فانما يستفاد من مقام المدح والمبالغة لا من جوهر اللفظ وقول السيد عبد
القاهر ظاهر فيما ذكره المحقق

واعلم ان لقول الشارح

ولا

ولا فائدة في عدمها اي عدم التقييد والتجدد بل لافادة الثبوت والدوام
بوجه ما وهو ان يقال المراد ان افادة الثبوت والدوام يقتضي كون المسند
اسما وهذا صحيح اذ لا شك ان افادة الثبوت والدوام في مقام المدح
مثلا انما تحصل اذا كان المسند اسما وان لم يكن هو مستقلا بالافادة ثم
انه قيل في قول المصنف ولافادة عدمهما لا يظهر ان يقال فالافادة مطلق
الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعي للاسم صريحا
فان الاسمية لا يفيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد بل هما العدم مما
يرد عليهما **قوله** قال الشيخ عبد القاهر
في هذا ظاهر في ان الاسم لا يفيد الا الثبوت لا الدوام وقد قيل يمكن
ان يقال الاسمية بدلالة لا تقتضيه على مجرد الثبوت كما ذكره الشيخ وعليه
على الدوام كما ذكره نجم الائمة الرضي في بحث الصفة المشبهة من انها لما
لم تدل على التجدد ثبت الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل في كل ثابت دوامه
فالسيد نفى الدلالة الوضعية على الدوام فلا ينافيه اثبات الدلالة العقلية
عليه **قوله** من اسم الفاعل والمفعول عطف المفعول على الفاعل وحذف
المضاف وهو لفظ اسم مع مخالفته للاول لا يخلو عن شيء كما يقول لمن اسمه
عبد الله والآخر اسمه عبد الرحمن جاءني عبد الله والرحمن وقد نبهت على مثله
ثم ان تقييد اسم المفعول بمفعوله وهو حسن بكون الفعل من المتعدي الى
مفعولين وهو ظاهر **قوله** ولترتيب الفائدة كون جميع القيود لترتيب
الفائدة محل تامل فانه قد يكون القيد مناط الفائدة بخصوصيته كما في جواب
من ضربته ضربته يوم الجمعة في جواب متى ضربت وكذلك المستثنى المتصل بخلاف
القوم الا زيدا فانه لو لم يوت به لزم المجون او الكذب قول المصنف واما تقييد
بالشرط اي مبالغة ان جعل الشرط كما هو الظاهر على العموم حتى يكون المعنى ان تقييد الفعل

Copyright © King Saud University